الأمم المتحدة

EP

UNEP/MED IG.27/19

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
اتفاقية برشلونة

2 تشرين الأول/أكتوبر 2025
النسخة العربية
Original: English

الاجتماع الرابع والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

القاهرة، مصر، 2-5 كانون الأول/ديسمبر 2025

البند 5 من جدول الأعمال: الدورة الوزارية

مذكرة معلومات أساسية للمناقشات الوزارية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط
لأسباب بيئية وللتوفير في التكاليف، طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويُرجى من أعضاء الوفود إحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة معلومات أساسية للمناقشات الوزارية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف

1. تشكل اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (COPs) التجمع الحكومي الدولي الرئيسي المعني بالبيئة البحرية والساحلية والتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبناءً على ذلك، تتضمن جداول أعمال مؤتمر الأطراف عناصر تتعلق بالرؤية والإجراءات الرامية إلى تعزيز صحة البحر الأبيض المتوسط وإنتاجيته، وتكييف الاستجابات مع التحديات البيئية والمناخية الأكثر إلحاحًا، مع تضمين تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والتحديات المقبلة، بالإضافة إلى أوجه التآزر مع الأطر والالتزامات الإقليمية والعالمية ذات الصلة باعتبارها ركائز شاملة للحوكمة الإقليمية والتعاون الناجح.

2. بعد الالتزامات الطموحة التي أعرب عنها الإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين المنعقد في بورتوروز (5-8 ديسمبر/كانون الأول 2023، بورتوروز، سلوفينيا) بشأن تسريع التقدم نحو "التحول الأخضر في البحر الأبيض المتوسط: من القرارات إلى العمل"، من خلال السعي إلى وضع المنطقة على مسارات بديلة للاستدامة والقدرة على الصمود، يمثل مؤتمر الأطراف الرابع والعشرون علامة فارقة مهمة واستراتيجية لتعزيز التعاون الإقليمي الرائد، والوضع البيئي الجيد وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة؛

3. ويشكّل عام 2025 عامًا محوريًا لحماية البيئة البحرية للبحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام، على المستويين العالمي والإقليمي، ويشهد ذلك تعزيز الزخم والمشاركة رفيعة المستوى. وعلى المستوى العالمي، يتزامن عام 2025 مع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC 3-، نيس، فرنسا، 9-13 يونيه/حزيران 2025) الذي أعطى زخمًا متجددًا لتسريع الجهود العالمية وحشد جميع الجهات الفاعلة نحو الحفاظ على المحيطات واستخدامها على نحو مستدام وتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؛

4. وستُعقد الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-7) في 8-12 ديسمبر/كانون الأول 2025 في نيروبي، تحت شعار "تعزيز الحلول المستدامة من أجل كوكب مرن". وستعالج الدورة السابعة القضايا البيئية الناشئة والملحّة وستهدف إلى تعزيز العزيمة الجماعية للمجتمع الدولي على ضمان بيئة نابضة بالحياة ومتوازنة تدعم تقدم البشرية نحو مجتمعات سلمية ومزدهرة ومتقدمة؛

5. وعلاوة على ذلك، بُلِغ في سبتمبر/أيلول 2025 الحد الحاسم المتمثل في تصديق 60 دولة على الاتفاق التاريخي المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفاظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاقية BBNJ)، مما أدى إلى بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ في 17 يناير/كانون الثاني 2026؛

6. رحبت أيضًا هذه الفترة المالية الممتدة على سنتين بتفعيل العديد من الالتزامات الجديدة الملموسة مثل المؤتمر التاسع "محيطاتنا"(9- OOC، أثينا، اليونان، 15-17 نيسان/أبريل 2024)؛ والقرار 15 للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (26 ،6- UNEA شباط/فبراير - 1 آذار/مارس 2024) بشأن تعزيز الجهود الموجهة للمحيطات من أجل معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي البحري والتلوث؛ وميثاق الأمم المتحدة للمستقبل المعتمد في إطار مؤتمر قمة المستقبل في 22 أيلول/سبتمبر 2024؛ ودخول تعيين البحر الأبيض المتوسط كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكاسيد الكبريت والجسيمات (Med SOx ECA) حيز التنفيذ مما يحد من تلوث الهواء الناجم عن السفن، وفقًا للملحق السادس لاتفاقية منع التلوث الناجم عن السفن؛

7. وعلى الصعيد الإقليمي، يتزامن هذا العام التاريخي أيضًا مع الذكرى السنوية الخمسين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية برشلونة لما بعد ريو التي احتُفِي بها من خلال تنظيم حدث رفيع المستوى وتحقيق إنجاز بارز خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، وإعلان وزراء البحر الأبيض المتوسط، الذين جددوا التزامهم الطويل الأمد بحماية البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه واستدامته، مع زيادة تعزيز التعاون والحوار الإقليميين؛

8. إنّ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، التي قُدِّم مقررها UNEP/MED IG.27/7 إلى الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف للمصادقة عليه، تستلهم الزخم الرفيع المستوى لتعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، وترفع مستوى الطموح إلى آفاق تسرّع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال، تضمين وتعزيز الإجراءات والمبادرات الرائدة المتعلقة بتغير المناخ بوصفه أولوية شاملة، وتعزيز إدارة المناطق البحرية والساحلية في جملة أمور ، من خلال تخطيط الحيز البحري، وتحويل الطاقة ونشر الطاقات المتجددة، وتطبيق الحلول القائمة على الطبيعة، والحد من توليد النفايات، وتعزيز نهج الصلة بين المياه والطاقة والغذاء والنُظم الإيكولوجية (WEFE Nexus) والإدارة المستدامة للمياه والغابات، وتحسين جودة الهواء، والتحول الأخضر واعتماد نماذج الأعمال الدائرية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الاقتصاد الأزرق، والتمويل المستدام، وتحسين الحوكمة البيئية والمؤسسية، وتعزيز دور السلطات المحلية بوصفهم منفذين رئيسيين، والمشاركة مع المجتمع المدني، بما يشمل الشباب والنساء فضلًا عن مشاركة القطاع الخاص؛

9. ويجدد ويرفع الميثاق الاتحاد الأوروبي المقبل للبحر الأبيض المتوسط طموح الاتحاد الأوروبي بالمشاركة بشكل أعمق مع البلدان في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

10. وقبل بضع سنوات، شكّلَ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2021 بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام وخارطة الطريق ذات الصلة للتنفيذ، بالإضافة إلى إعلان الوزراء الصادر في 2023 مبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط (WestMed) لتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام في غرب البحر الأبيض المتوسط، مرجعًا رئيسيًا لتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام بوصفه أولوية إقليمية مشتركة؛

11. وبعد بضعة أشهر من مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات وقبل أسبوع واحد فقط من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السابع للبيئة (UNEA-7)، يقدم مؤتمر الأطراف الرابع والعشرون جدول أعمال ذي أهمية استراتيجية لأنه يعرض، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، 50 عامًا من القيادة السلسة بشأن التعددية البيئية والتعاون والتضامن الإقليميين، مع تسليط الضوء على دور الاقتصاد الأزرق المستدام بوصفه مكونًا رئيسيًا للحلول من أجل تحقيق انتقال أخضر ذكي للبحر الأبيض المتوسط، نحو اقتصاد دائري فعال من حيث استخدام الموارد ومنخفض الكربون، بما يتماشى مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؛

الاقتصاد الأزرق المستدام بوصفه محركًا حاسمًا لتحقيق انتقال ذكي وأخضر ومرن في البحر الأبيض المتوسط

12. ونظرًا إلى بلوغ طول السهول الساحلية 46000 كيلومتر، تشكّل النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية الفريدة للبحر الأبيض المتوسط العمود الفقري الطبيعي للاقتصاد الأزرق، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 5.6 تريليون دولار أمريكي وتولد قيمة اقتصادية سنوية تبلغ 450 مليار دولار أمريكي[1]. وتوفر القطاعات التقليدية والناشئة للاقتصاد الأزرق ، بدءًا من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والشحن والسياحة الساحلية والبحرية، إلى الطاقة المتجددة البحرية والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء وتحلية المياه، الفرصة لزيادة تعزيز فرص العمل والرفاهية والازدهار والإدماج الاجتماعي، حيث لا يتخلف أحد عن الركب؛

13. ومع ذلك، تتعرض الموارد البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط تدريجيًا للتلوث المتزايد والضغوط البيئية والتغيرات المناخية بالإضافة إلى العواقب المترتبة عن الاستخدام غير المنظم والمفرط، في حين تُعدّ هذه الموارد حليفًا أساسيًا في معالجة الأزمات الثلاث المترابطة المتمثلة في التلوث والمناخ والتنوع البيولوجي، وفي زيادة دعم تطوير الاقتصاد الأزرق، الذي يوفر منافع للأجيال الحالية والمستقبلية، ويسهم في استعادة النظم الإيكولوجية المتنوعة والمنتجة والقادرة على التكيف مع المناخ وحمايتها والحفاظ عليها؛

14. ويُعد الاقتصاد الأزرق المستدام جزءًا أساسيًا من الحل الرامي إلى الانتقال السريع نحو منطقة متوسطية قادرة على الصمود وصحية. وفي حين جرى بالفعل تنفيذ العديد من الجهود وتحقيق الإنجازات، على المستويين السياساتي والتشغيلي من المنظورين الوطني والإقليمي، فإن الزخم الحالي العالمي والإقليمي والالتزام القويين بتعزيز التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، يرفعان مستوى الطموح إلى آفاق أعلى. ويجب تسريع التقدم نحو تحقيق الوضع البيئي الجيد وأهداف التنمية المستدامة لخطة 2030، نظرًا لأن المنطقة لا تزال تتمتع بإمكانيات وفرص للتنمية المستدامة لم يتم استكشافها استغلالها بالكامل بعد؛

15. ويلتزم الإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين في بورتوروز (5-8 كانون الثاني/ديسمبر 2023، بورتوروز، سلوفينيا) بتعزيز إزالة الكربون، في قطاعات منها الاقتصاد الأزرق، وتسريع تنفيذ تخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وتعزيز الإجراءات وأوجه التآزر مع الأطر العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة وكذلك المبادرات والعمليات، ولا سيما فيما يخص جمعية الأمم المتحدة للبيئة وقراراتها المتعلقة بالمحيطات، واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة، وغيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والاتفاق الأخضر الأوروبي، والإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط المعنية بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام وبشأن البيئة والعمل المناخي، والإعلان الوزاري لمبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، لتحقيق أقصى قدر من التنفيذ الفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها؛

16. ويرحب إعلان وزراء البحر الأبيض المتوسط الذي وقع التصديق عليه خلال يوم البحر الأبيض المتوسط لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (المُنعقد في10 حزيران/يونيه 2025)، بالأنشطة الرامية إلى دمج تخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لضمان تطوير اقتصاد أزرق مستدام ومرن بوصفه وسيلة لتحقيق الانتقال الأخضر، ويكرر الإعلان التأكيد على الالتزام بتعزيز الإجراءات وأوجه التآزر مع الأطر والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة ولا سيما الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)، واتفاقية راموج ومحمية بيلاجوس، ويشجع على تنفيذ مبادرات وإجراءات ملموسة، كما هو الحال في سياق خطة العمل "a Mediterranean: a model sea by 2030" (PAMEx)، وشراكة بلو ميد، وصندوق البحر الأبيض المتوسط، ومبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، ويعزز الانتقال إلى اقتصاد أزرق مستدام في الاستراتيجيات الوطنية ويدعم المبادرة الرائدة بشأن السياحة الزرقاء المستدامة في إطار الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط؛

17. ويعدّ الهدف 5 من الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط الاقتصاد الأزرق المستدام محركًا رئيسيًا للقدرة على الصمود وتحقيق الازدهار المشترك في المنطقة. وهو يعزز النُهج الدائرية في قطاعات الاقتصاد الأزرق من أجل ضمان أن تدمج الاستدامة المبادئ البيئية والمجتمعية في الأنشطة الاقتصادية ونماذج الأعمال الجديدة، مع التركيز على الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، وتقليل الهدر، وتعزيز التجديد. ويشمل ذلك ممارسات مستدامة تضمن استخدام الموارد البحرية بمسؤولية لحماية صحة المحيطات، وتطبيق تخطيط الحيز البحري لتعزيز الشراكة القوية بين القطاعات البحرية والسلطات العامة فيما يتعلق باستخدام المناطق البحرية والساحلية، وتعزيز الابتكار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والحلول المستدامة للمضي قدمًا نحو أهداف إيجاد اقتصاد عادل منخفض الكربون ودائري وأخضر وأزرق مع تعزيز نظام بيئي مالي متكامل يرمي إلى تعزيز توجيه رأس المال الخاص والعام إلى استثمارات مستدامة؛

[1] 2020 حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (SoED، Plan Bleu/RAC)

تعزيز الحوكمة والشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة لتحقيق الانتقال من الالتزامات السياساتية إلى الإجراءات البرنامجية المبسطة وتعزيز الاستثمارات المالية

18. تمثل التزامات الإعلان الوزاري لمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين المنعقد في بورتوروز، وإعلان وزراء البحر الأبيض المتوسط الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، والمساعي والمبادرات العالمية والإقليمية الأخيرة، فضلاً عن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط بوصفها إطارًا مرجعيًا استراتيجيًا للتنمية المستدامة بقيادة لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD)، السياق السياساتي الأمثل للمضي قُدمًا نحو إيجاد بحر أبيض متوسط صحي ومنتج وصامد أمام التغيرات المناخية وتحقيق وضع بيئي جيد وأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان الآن زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والوطني الذي يعزز البرمجة متعددة السنوات والنهج العملية المنحى وتوسيع نطاق أفضل الممارسات والمشاريع الإقليمية والوطنية الناجحة، مع تعزيز الأسس اللازمة لجذب الاستثمارات العامة والخاصة؛

19. ويُعد التعاون الإقليمي آلية قوية لبناء القدرات المؤسسية، ومواءمة النُهج، وتحديد وتنفيذ المبادرات والمشاريع الرئيسية، وكذلك لمشاركة أصحاب المصلحة. وتعزز المنصات الإقليمية والحوارات متعددة الأطراف والشراكات التعلم بالممارسة واتساق السياسات وتنفيذها، مع بناء الثقة ومواءمة جهود التخطيط والتنفيذ العابر للحدود. ويمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط في وضع متميز، بالنظر إلى التعاون والشبكات الإقليمية الغنية والواسعة النطاق بشأن البيئة والتنمية المستدامة التي تغذي الحوار وتعزز أوجه التآزر؛

20. ولا يزال تعزيز تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها أمرًا بالغ الأهمية؛ وبالتوازي مع ذلك، يمكن أن تعتمد الحوكمة والشراكات المتوسطية على مبادرات وأطر تعاون راسخة تعمل بوصفها محركات ومنصات للتنمية المستدامة والخضراء: لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، والفريق العامل التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط بشأن تخطيط الحيز البحري، والفريق العامل التابع للاتحاد من أجل المتوسط المعني بالاقتصاد الأزرق المستدام، ومبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط لدعم الاقتصاد الأزرق المستدام في غرب البحر المتوسط، وخطة العمل "for a Model Mediterranean Sea"(PAMEx)، ومرفق تمويل الاستثمار المحلي (PLIFF)، وشراكة البحر المتوسط الأزرق، بالإضافة إلى مبادرة موناكو الزرقاء ومنتدى الاقتصاد الأزرق والتمويل، إلخ.;

21. وتعزز استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 تحسين الحوكمة على جميع المستويات، مما يضمن مشاركة أصحاب المصلحة متعددي المستويات وعبر القطاعات في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك تعزيز وعي وقدرات السلطات المحلية وكذلك تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي بين الجهات الفاعلة والمبادرات والأطر المعنية بالتنمية المستدامة. وتتضمن الاستراتيجية عشرين مبادرة رائدة تغطي جميع أهدافها وتشمل بالفعل أكثر من 70 شريكًا؛

22. ولِيحدث التغيير، ينبغي دعم الإجراءات والمبادرات والمشاريع بالوسائل المالية المتكاملة المناسبة. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب أن يترافق الاعتراف بالاقتصاد الأزرق المستدام بوصفه فرصة استثمارية مشتركة رئيسية مع تطوير شبكات وطنية وإقليمية للتمويل المستدام، تربط بين المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، لتعزيز التعاون عبر الحدود وتسريع الاستثمار المستدام. ويُعد التمويل المستدام والسياسات والأدوات الاقتصادية العامة والخاصة ذات الصلة عوامل تمكين شاملة للاقتصاد الأزرق المستدام، مما يدعم الانتقال الضروري للمنطقة نحو مسارات إنمائية أكثر صحة؛

وتباعًا للاعتبارات المذكورة أعلاه، يمكن توضيح تدخلات الأطراف المتعاقدة خلال الدورة الوزارية الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف حول الموضوعات التالية:

- **كيف يمكن تعزيز اقتصاد أزرق مستدام ومزدهر في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتمتع بالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، ويرتكز على مبادئ الاقتصاد الدائري، ويستند إلى النهج القائم على النظم الإيكولوجية، وتخطيط الحيز البحري، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي تشكل جوهر منظومة خطة العمل الخاصة بالبحر الابيض المتوسط/اتفاقية برشلونة؟**

- **كيف يمكن تحديد إمكانات الحلول القائمة على الطبيعة والاستفادة منها في تعزيز اقتصاد أزرق مستدام، يسهم في الوقت ذاته في تعظيم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؟**
ما هي أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الحلول القائمة على الطبيعة التي يمكن مشاركتها والترويج لها من أجل توسيع نطاق تنفيذها وتطبيقها؟

- **ما المطلوب لتعزيز قدرات المؤسسات العامة على جميع المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين المتعددي المستويات من أجل استيعاب آليات وفرص التمويل الدولية القائمة والجديدة والاستفادة منها لتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام؟**

- **كيف يمكن استثمار القيمة المضافة لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035 بوصفها الإطار الإقليمي الرائد والفريد للتنمية المستدامة، بما في ذلك استيعاب وتنفيذ مبادراتها الرائدة على المستويين الوطني والإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار العدد الكبير من الجهات والأطراف المعنية المشاركة في تنفيذها؟**